الجسد الأكاديمي ينتظر قرار مجلس الوزراء للبت فيه

السويط: فصل القطاعين يقضي على صعوبات التعليم

ناشد رئيس الهيئة الإدارية لرابطة أعضاء هيئة التدريس للكليات التطبيقية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب سليمان السويط مجلس الوزراء بسرعة حسم قضية فصل القطاعين للقضاء على الصعوبات والعراقيل التي تواجه العملية التعليمية، مشيرا إلى أن قضية الفصل مرت بالعديد من المراحل وبحثتها العديد من اللجان، وجميعها أكدت ضرورة الفصل بين القطاعين لينهض كل قطاع بذاته، وقال إن الجسد الأكاديمي ينتظر قرار مجلس الوزراء للبت في عملية الفصل كبارقة أمل للانطلاق نحو المستقبل، ففصل القطاعين هو حجر الزاوية نحو التطوير المنشود، ولابد من الأخذ بعين الاعتبار أن قانون إنشاء الهيئة قد رعى الفصل بين القطاعين في مادته الثانية، بدليل أنه جعلهما قطاعين منفصلين وليس قطاعا واحدا، وذلك بسبب اختلاف التكوين والمنهج والهدف لكل منهما، فضلا عن أن قانون إنشاء الهيئة صدر في العام 1982 أي منذ 36 عاما وحان الوقت لتطوير استراتيجياتها لتتواكب مع التطور الحالي الذي شهده العالم.

وأوضح السويط أن تاريخ قضية الفصل يعود للعام 2000 حينما طرحته الرابطة بعد ما لمسته من التداخل الواضح بين القطاعين وما يمثله ذلك من صعوبات تواجه العملية التعليمية، وأعقب ذلك موافقة مجلس إدارة الهيئة في العام 2003 على فصل القطاعين وتكليف مدير عام الهيئة آنذاك حمود المضف بتكليف أحد المكاتب الاستشارية العالمية المتخصصة لوضع آلية الفصل، فوقع الاختيار على المكتب

• سليمان السويط

الاستشاري الكندي الذي انتهى من دراسته بتحديد ثلاثة خيارات طرحها أمام المسؤولين التربويين لتطوير الهيئة، وقد تمثل الخيار الأول في الابقاء على الهيكل الحالي للهيئة مع زيادة كفاءتها وفعاليتها، فيما جاء الخيار الثاني إلى فصلها لهيئتين مستقلتين «مؤسسة التعليم التطبيقي» و«مؤسسة التدريب» ولكل منهما تنظيمها الخاص تحت قيادة مجلس إدارة واحد، بينما جاء الخيار الثالث وهو الذي رجحه التقرير الكندي بالفصل التام بحيث تكون هيئتان مستقلتان لكل منهما تنظيمها الخاص وقوانينها الخاصة، وأوصى التقرير وزارة التعليم العالي باعتماد الخيار الثالث وهو تقسيم الهيئة إلى مؤسستين مستقلتين تشكل إحداهما «جامعة التعليم التطبيقي» والأخرى تكون تحت مسمى «الهيئة العامة للتدريب المهني والفني».

بعد ذلك تم تشكيل لجنة برئاسة فيصل الشريفي لبحث عملية فصل القطاعين، وتلا ذلك تشكيل لجنة أخرى برئاسة سعود الحربي، وانتهت كافة الدراسات واللجان بضرورة الفصل التام بين قطاعي الهيئة، فجاء قرار مجلس إدارة الهيئة منتصف مايو 2016 متوجا لتلك الجهود وقرر فصل القطاعين فصلا تاما.

وبين السويط أن تجاهل تلك القرارات وتأخر اتخاذ القرار بالفصل التام بين القطاعين يهدد بمشكلة كبيرة وهي تزايد أعداد الطلبة عاما بعد عام واصبحت تلك المشكلة ككرة الثلج تكبر مع مرور الوقت، لافتا إلى أن أعداد كبيرة من الطلبة المستمرين بالهيئة يتأخر تخرجهم بسبب تلك الاعداد الكبيرة وعدم وجود شعب دراسية كافية لهم، ولا شك أن تلك الاعداد سوف تزداد بعد قرار الآيلتس وسوف تواجه الهيئة مشكلة حقيقية وأعداداً كبيرة من الطلبة يصعب عليها استيعابها.

الشاهد

«تدريس التطبيقي» تطالب بحسم قضية فصل القطاعين

ناشد رئيس الهيئة الإدارية لرابطة أعضاء هيئة التدريس للكليات التطبيقية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د. سليمان السويط مجلس الوزراء سرعة حسم قضية فصل القطاعين، للقضاء على الصعوبات والعراقيل التي تواجه العملية التعليمية.

وأشار السويط، في تصريح أمس، إلى أن قضية الفصل مرت بالعديد من المراحل، وبحثتها العديد من اللجان، وجميعها أكدت ضرورة الفصل بين القطاعين، لينهض كل قطاع بذاته.

وأضاف أن الجسد الأكاديمي ينتظر قرار مجلس الوزراء للبت في عملية الفصل، كبارقة أمل للانطلاق نحو المستقبل، ففصل القطاعين هو حجر الزاوية نحو التطوير المنشود، ولابد من الأخذ بعين الاعتبار أن قانون إنشاء الهيئة رعى الفصل بين القطاعين في مادته الثانية، بدليل أنه جعلهما قطاعين منفصلين وليس قطاعا واحدا، بسبب اختلاف التكوين والمنهج والهدف لكل منهما، فضلا عن أن قانون إنشاء الهيئة صدر عام 1982، أي منذ 36 عاما، وحان الوقت لتطوير استراتيجياتها لتتواكب مع التطور الحالي الذي شهده العالم.

وأوضح السويط أن تاريخ قضية الفصل يعود لعام 2000، حينما طرحته الرابطة، بعدما تلمسته من التداخل الواضح بين القطاعين، وما يمثله ذلك من صعوبات تواجه العملية التعليمية، وأعقب ذلك موافقة مجلس إدارة الهيئة عام 2003 على فصل القطاعين، وتكليف المدير العام للهيئة آنذاك د. حمود المضف أحد المكاتب الاستشارية العالمية المتخصصة لوضع آلية الفصل، فوقع الاختيار على المكتب الاستشاري الكندي، الذي انتهى من دراسته بتحديد 3 خيارات طرحها أمام المسؤولين التربويين لتطوير الهيئة.

وأشار الى أن الخيار الأول تمثل في الإبقاء على الهيكل الحالي للهيئة مع زيادة كفاءتها وفعاليتها، والخيار الثاني فصلها إلى هيئتين مستقلتين (مؤسسة التعليم التطبيقي ومؤسسة التدريب) ولكل منهما تنظيمها الخاص تحت قيادة مجلس إدارة واحدة.

وبين أن الخيار الثالث تمثل في أن تكون هناك هيئتان مستقلتان لكل منهما تنظيمها الخاص وقوانينها الخاصة، وأوصى التقرير الكندي وزارة التعليم العالي باعتماده، وهو تقسيم الهيئة إلى مؤسستين مستقلتين، تشكل إحداهما "جامعة التعليم التطبيقي"، والأخرى تكون تحت مسمى "الهيئة العامة للتدريب المهني والفني".

وتابع: "بعد ذلك تم تشكيل لجنة برئاسة د. فيصل الشريفي لبحث عملية فصل القطاعين، وتلا ذلك تشكيل لجنة أخرى برئاسة د. سعود الحربي، وانتهت كل الدراسات واللجان بضرورة الفصل التام بين قطاعي الهيئة، فجاء قرار مجلس إدارة الهيئة منتصف مايو 2016 متوجا لتلك الجهود، وقرر فصل القطاعين فصلا تاما".

ناشدت مجلس الوزراء بسرعة حسم القضية

«تدريس التطبيقي»: فصل القطاعين ضرورة لتحقيق التطور المنشود

- قانون إنشاء الهيئة صدر منذ 36 عاماً وحان الوقت لتطوير إستراتيجياتها
- تأخر اتخاذ القرار يهدد بمشكلة كبيرة وهي تزايد أعداد الطلبة كل عام

سليمان السويط

ناشد رئيس الهيئة الإدارية لرابطة أعضاء هيئة التدريس للكليات التطبيقية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د. سليمان السويط مجلس الوزراء الموقر بسرعة حسم قضية فصل القطاعين للقضاء على الصعوبات والعراقيل التي تواجه العملية التعليمية مشيرا إلى أن قضية الفصل مرت بالعديد من المراحل وبحثتها العديد من اللجان وجميعها أكدت ضرورة الفصل بين القطاعين لينهض كل قطاع بذاته وقال أن الجسد الأكاديمي ينتظر قرار مجلس الوزراء للبت في عملية الفصل كبارقة أمل للانطلاق نحو المستقبل ففصل القطاعين هو حجر الزاوية نحو التطوير المنشود ولابد من الأخذ بعين الاعتبار أن قانون إنشاء الهيئة قد رعى الفصل بين القطاعين في مادته الثانية بدليل أنه جعلهما قطاعين منفصلين وليس قطاعا واحدا وذلك بسبب اختلاف التكوين والمنهج والهدف لكل منهما فضلا عن أن قانون إنشاء الهيئة صدر في العام 1982 اي منذ 36 عاما وحان الوقت لتطوير استراتيجياتها لتتواكب مع التطور الحالي الذي شهده العالم.

وأوضح د. السويط أن تاريخ قضية الفصل يعود للعام 2000 حينما طرحته الرابطة بعد ما تلمسته من التداخل الواضح بين القطاعين وما يمثله ذلك من صعوبات تواجه العملية التعليمية وأعقب ذلك موافقة مجلس إدارة الهيئة في العام 2003 على فصل القطاعين وتكليف مدير عام الهيئة آنذاك د. حمود المضف بتكليف احد المكاتب الاستشارية العالمية المتخصصة لوضع آلية الفصل فوقع الاختيار على المكتب الاستشاري الكندي الذي انتهى من دراسته بتحديد ثلاثة خيارات طرحها امام المسئولين الفريقين لتطوير الهيئة وقد تمثل الخيار الأول في الابقاء على الهيكل الحالي للهيئة مع زيادة كفاءتها وفعاليتها فيما جاء الخيار الثاني إلى فصلها لهيئتين مستقلتين "مؤسسة التعليم التطبيقي" و "مؤسسة التدريب" ولكل منهما تنظيمها الخاص تحت قيادة مجلس إدارة واحدة بينما جاء الخيار الثالث وهو الذي رجحته التقرير الكندي بالفصل التام بحيث تكون هيئتان مستقلتان لكل منهما تنظيمها الخاص وقوانينها الخاصة وأوصى التقرير وزارة التعليم العالي باعتماد الخيار الثالث وهو تقسيم الهيئة إلى مؤسستين مستقلتين تشكل إحداهما "جامعة التعليم التطبيقي" والأخرى تكون تحت مسمى "الهيئة العامة للتدريب المهني والفني". بعد ذلك تم تشكيل لجنة برئاسة أ.د فيصل الشريفي لبحث عملية فصل القطاعين وتلا ذلك تشكيل لجنة اخرى برئاسة أ.د سعود الحربي وانتهت كافة الدراسات واللجان بضرورة الفصل التام بين قطاعي الهيئة فجاء قرار مجلس إدارة الهيئة منتصف مايو 2016 متوجا لتلك الجهود وقرر فصل القطاعين فصلا تاما.

الصباح

"تدريس التطبيقي": تأخر فصل القطاعين يفاقم الأزمات

د. سليمان السويط

تزايد عدد الطلبة مثل كرة الثلج واعداد كبيرة منهم مهددة بتأخر التخرج

■ ناشد رئيس الهيئة الإدارية لرابطة أعضاء هيئة التدريس للكليات التطبيقية في الهيئة العامة للتعليم التطبيقي والتدريب د. سليمان السويط مجلس الوزراء بسرعة حسم قضية فصل القطاعين للقضاء على الصعوبات والعراقيل التي تواجه العملية التعليمية، لأن تأخر اتخاذ القرار بالفصل التام بين القطاعين يهدد بمشكلة كبيرة وهي تزايد أعداد الطلبة عاما تلو الآخر وأصبحت تلك المشكلة ككرة الثلج تكبر مع مرور الوقت، كما أن أعداد كبيرة من الطلبة المستمرين بالهيئة يتأخر تخرجهم بسبب تلك الاعداد الكبيرة وعدم وجود شعب دراسية كافية لهم، وتلك الاعداد سوف تزداد بعد قرار "الايلتز" وستواجه الهيئة مشكلة حقيقية وأعداداً كبيرة من الطلبة يصعب على الهيئة استيعابها.

وقال السويط، إن قضية الفصل مرت بالعديد من المراحل وبحثتها العديد من اللجان، وجميعها أكدت ضرورة الفصل بين القطاعين لينهض كل قطاع بذاته، وينتظر الجسد الأكاديمي قرار مجلس الوزراء للبت في عملية الفصل كبارقة أمل للانطلاق نحو المستقبل، ففصل القطاعين هو حجر الزاوية نحو التطوير المنشود، ولابد من الأخذ بعين الاعتبار أن قانون إنشاء الهيئة راعى الفصل بين القطاعين في مادته الثانية، بدليل أنه جعلهما قطاعين منفصلين وليس قطاعاً واحداً وذلك بسبب اختلاف التكوين والمنهج والهدف لكل منهما، فضلا عن أن قانون إنشاء الهيئة صدر في العام 1982 أي منذ 36 عاما وحان الوقت لتطوير ستراتيجياتها لتتواكب مع التطور الحالي الذي شهده العالم.

وأوضح أن تاريخ قضية الفصل يعود للعام 2000 حينما طرحته الرابطة بعد ما تلمسته من التداخل الواضح بين القطاعين وما يمثله ذلك من صعوبات تواجه العملية التعليمية، وأعقب ذلك موافقة مجلس إدارة الهيئة في العام 2003 على فصل القطاعين وتكليف مدير عام الهيئة آنذاك د. حمود المضف بتكليف أحد المكاتب الاستشارية العالمية المتخصصة لوضع آلية الفصل، فوقع الاختيار على المكتب الاستشاري الكندي الذي انتهى من دراسته بتحديد ثلاثة خيارات طرحها أمام المسؤولين التربويين لتطوير الهيئة، تمثل الخيار الأول في الابقاء على الهيكل الحالي للهيئة مع زيادة كفاءتها وفعاليتها، فيما جاء الخيار الثاني إلى فصلها لهيئتين مستقلتين "مؤسسة التعليم التطبيقي" و "مؤسسة التدريب" ولكل منهما تنظيمها الخاص تحت قيادة مجلس إدارة واحدة، بينما جاء الخيار الثالث وهو الذي رجحه التقرير الكندي بالفصل التام بحيث تكون هيئتان مستقلتان لكل منهما تنظيمها الخاص وقوانينها الخاصة، وأوصى التقرير وزارة التعليم العالي باعتماد الخيار الثالث وهو تقسيم الهيئة إلى مؤسستين مستقلتين تشكل إحداهما "جامعة التعليم التطبيقي" والأخرى تكون تحت مسمى "الهيئة العامة للتدريب المهني والفني".

وأضاف، أنه بعد ذلك تم تشكيل لجنة برئاسة أ.د. فيصل الشريفي لبحث عملية فصل القطاعين، وتلا ذلك تشكيل لجنة أخرى برئاسة أ.د. سعود الحربي، وانتهت كافة الدراسات واللجان بضرورة الفصل التام بين قطاعي الهيئة، فجاء قرار مجلس إدارة الهيئة منتصف مايو 2016 متوجا لتلك الجهود وقرر فصل القطاعين فصلا تاما.

السياسة
AL SIYASSAH

«تدريس التطبيقي»: احتساب مدة الإعارة وإجازة التفرغ والانتداب ضمن سنوات العمل

بارك المتحدث الرسمي لرابطة أعضاء هيئة التدريس للكليات التطبيقية أحمد الهيفي أعضاء هيئة التدريس موافقة مجلس إدارة الهيئة على تعديل نظام ترقيات أعضاء هيئة التدريس بكليات الهيئة واحتساب مدة الإعارة وإجازة التفرغ والانتداب الكلي ضمن سنوات العمل الفعلية اللازمة للترقية.

وقال الهيفي إن مدير عام الهيئة اصدر قرارا بتعديل البند الثامن من المذكرة التفسيرية لنظام ترقيات أعضاء هيئة التدريس بكليات الهيئة المرافقة لقرار الهيئة رقم 2005/2281 ، موضحا أن التعديل الجديد يخدم أعضاء هيئة التدريس حيث تحسب مدة الإعارة وإجازة التفرغ العلمي والإجازات الوجوبية والانتداب الكلي الخارجي للعمل في الجامعات والمؤسسات أو مراكز البحث والمنظمات العالمية والهيئات التعليمية المناظرة محليا أو دوليا ضمن سنوات العمل الفعلية اللازمة للترقية.

الشاهد

«تدريب الكليات»: عمل اللجان بالصيف يخدم الأساتذة

ثمن أمين صندوق رابطة أعضاء هيئة التدريب للكليات التطبيقية شعيفان الرشيدي لمدير عام الهيئة علي المضف قراره بشأن استمرار عمل اللجان بكليات الهيئة خلال الفصل الصيفي، مؤكدا أن هذا القرار يخدم أعضاء هيئتي التدريس والتدريب ويخدم مصلحة العمل.

وتوجه الرشيدي بشكره وتقديره لمدير عام الهيئة علي المضف، ونائب المدير العام لقطاع التعليم التطبيقي والبحوث بالتكليف د. عدنان العلي، مشيرا إلى أن بوادر التعاون البناء بين الرابطة والإدارة الجديدة للهيئة بدأت تؤتي ثمارها، موضحا أن الرابطة لديها طموحات كبيرة ستصب جميعها لصالح أعضاء هيئة التدريب خلال المرحلة المقبلة. وأهاب الرشيدي بزملائه أعضاء هيئة التدريب بالكليات ممن تنطبق عليهم شروط الترقية سرعة التقدم بملفاتهم للعمل على إنجازها بالتعاون مع إدارة الهيئة، متمنيا السداد والتوفيق لجميع زملائه المدربين.

الشاهد

مواقيت الصلاة حسب التوقيت المحلي لمدينة الكويت

الفجر	الشروق	الظهر	العصر	المغرب	العشاء
3.17	4.52	11.52	3.26	6.52	8.23

الوفيات

- **مطيرة عبدالهادي العازمي، 107 أعوام،** (شيعت). الرجال: صباح السالم، ق12، الشارع الأول، مقابل جادة 5، ج56، تلفون: 67785225. النساء: صباح السالم، ق 12 الشارع الأول، ج7، م5، تلفون: 98883959.
- **أحمد عبدالسلام صالح العلي، 25 عاما،** (شيع). الرجال: جابر العلي، ق7، ش39، م29. النساء: مبارك الكبير، ق8، ش16، م10.
- **هاشم محمد هاشم الهاشمي، 70 عاما،** (شيع). الرجال: كيفان، ق4، ش49، م21، تلفون: 97866072. نساء، الفنطاس، ق2، ش18، م29، تلفون: 97866021.
- **أحمد ياقوت الفرحان، 64 عاما،** (شيع). الرجال: القصور، ق3، ش13، م17، تلفون: 94464958. النساء: القرين، ق1، ش33، م18، تلفون: 99080036.
- **أحمد عليان عبدالله الطيحان العنزي، 42، عاما،** (شيع). رجال: الصباحية، ق3، ش6، م351، تلفون: 67000074. نساء: الفحيحيل، ق1، ش10، م236، تلفون: 96666784.
- **زهراء أحمد عباس محسني، 23 عاما،** (شيعت). رجال: سلوى، حسينية سيد محمد، ق3، شارع الاقصى، تلفون: 50060606. نساء: بنيد القار، حسينية عاشور.
- **سعد محمد مطلق بن خريص الرشيدي، 52 عاما،** (شيع). الرجال: العمرية، ق4، ش3، م27، تلفون: 50074548. النساء: العارضية، ق2، ش5، م19.
- **عبدالله علي سعد ال سعد، 61 عاما،** (شيع). رجال: مبارك الكبير، ق2، ش83، م39، تلفون: 66663651. النساء: العدان، ق7، ش16، م7.
- **بدر براك عبدالمحسن البابطين، 54 عاما،** (شيع). الرجال: النزهة، شارع دمشق، ديوان البابطين، تلفون: 22550650. النساء: قرطبة، ق4، الشارع الأول، ج5، م23.

«إنا لله وإنا إليه راجعون»